كلمة ونص

ميشيل خياط

الزيادة والوضع المعيشي الصعب

لا يستطيع المهتم بالشأن المحلي السوري الاقتصادي والاجتماعي أن يتجاهل الوضع المعيشي الصعب، وأن يغض النظر عن الفارق الكبير جداً بين رواتب العاملين في القطاع العام والمتقاعدين من جهة، وأسعار السلع الأساسية وأجور الخدمات الحيوية من جهة أخرى.

ولا يجوز أيضاً أن يتجاهل الزيادة الأخيرة التي تقررت في ٥ شباط الجاري بالرسومين التشريعيين-٧و٨ - على رواتب العاملين والمتقاعدين بنسبة ٥٠ بالمئة من رواتبهم السابقة، وقد رتبت (حسب وزير المالية) ٢٥٠٠ مليار ليرة سورية على الخزينة العامة للدولة سنوياً.

إن هذه الزيادة خطوة إلى الأمام على صعيد زيادة الكتلة النقدية للرواتب في مواجهة ارتفاع الأسعار، وهي بهذا المعنى أفضل من المنح، وكان أكثر من خبير اقتصادي ومنذ خمس سنوات قد نصح بزيادة الرواتب ٢٥ بالمئة كل ستة أشهر، لعلها تلحق نسبياً بالزيادات المتكررة للأسعار، قبل أن تدخل الوزارات والمؤسسات العامة على خط الزيادات المتلاحقة للسلع التي تستوردها وتبيعها أو للخدمات التي تقدمها (كهرباء- هاتف- غاز- سكر، زيت نبات، بيض، لحوم- رز- معلبات- ضرائب ورسوم مختلفة)، وقبل أن تتراخى بعض الوزارات، وتسمح بزيادة أسعار سلع مهمة مثل الدواء الذي حلقت أسعاره عالياً.

ومن المؤسف، أن هذه الأحداث المهمة التي -تعصف- بحياة المواطن السوري، لم تترافق مع خطاب إعلامي رصين يوضح ويوجه ويصحح.

فإذا ما أخذنا الخبز كمثال وهو الآن بأسعاره المدعومة في سورية كالهواء في حياة ١٢،٩ ملايين سوري على الأقل، قالت عنهم الأمم المتحدة إنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فلقد تعرض إلى -تخبيص- هائل على وسائل التواصل الاجتماعي، وتم الإيحاء، وكأن زيادة أسعاره ضرورية لزيادة الرواتب، وأن تلك الأسعار المدعومة ستعود إلى حرماننا من القمح...!!

علماً أن مدير عام المؤسسة العامة للحبوب كان قد صرح لجريدة الوطن السورية في ٤-٢-٢٠٢٤، بأننا استوردنا حتى أيلول من العام الماضي ١،٤ مليون طن من القمح وأن المخزون المتوافر لدينا يكفي حتى آخر حزيران القادم، أي إلى حين بدء موسم حصاد القمح في بلادنا.

إنهم يتجاهلون عمداً الاتفاقيات الإستراتيجية بيننا وبين الحليف الروسي الملتزم بتأمين احتياجاتنا من القمح.

علماً أن وزير الزراعة أشار في وقت سابق إلى النجاح في شراء ٧٦٠ ألف طن من القمح من حصاد صيف العام ٢٠٢٣ من المنتجين السوريين، علماً أن استهلاكنا السنوي من القمح ٢،٢ - ٢،٤ مليون طن. وهذه الحقائق تؤكد أن زيادة سعر الربطة لا علاقة جوهرية لها بزيادة الرواتب، فهي لا توفر أكثر من ١،١٣٠ مليار ليرة من أصل ٢٥٠٠ مليار ليرة، وإنما جرى استغلالها لتمرير زيادة في سعر الخبز، وهذا يعتبر نوعاً من الكبائر في العرف العام. وهي زيادة لحل بعض الصعوبات في صيانة المخابز. وكي لا نرتكب مثل هذا الخطأ فنحن بحاجة إلى خطاب إعلامي قوي يصارح ويبين ويشرح، خطاب مستمر يتبنى القضايا الكبرى.

إن تأمين احتياجات أي زيادة ضرورية في الرواتب والأجور، يجب أن يتم عن طريق استعادة الدولة لدورها الاقتصادي والإنتاجي تحديداً، والتفاصيل كثيرة أهمها بناء وترميم وتشغيل المصانع الكبرى المتوقفة- الجرارات- الإطارات- الأدوية-الغزل والنسيج- الحديد والصلب.. الخ.

تقدم الصناعة قيمة مضافة تثري خزينة الدولة، لكن هذا لا يقلل من أهمية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، ومصادر الدخل الأخرى كالسياحة الخارجية التي تحتاج نهضة إعلامية ترويجية لمنتج سياحي مهم في سورية ومتميز عالمياً.

إن مصادر الدخل تلك أهم بكثير من الحصيلة الهزيلة التي يتم الحصول عليها من متهربي الضرائب الذين يستفيدون من إنفاق حكومي هائل على البنى التحتية الإنتاجية والخدمية (محطات الكهرباء وشبكات نقل الطاقة وبنى المياه والصرف الصحي والطرقات والجسور والسكك الحديدية والمطارات... الخ).

إن القطاع العام الإنتاجي والخدمي القوي هو العمود الفقري للاقتصاد الجيد وأساس تحسين الوضع المعيشي للشعب السوري.

مسابقة بين المدرسين

وزير التربية لـ«الوطن»: تساعد صانع القرار في معرفة واقع العملية التربوية نوعياً وجغرافياً

محمود الصالح

بهدف تطوير ورفع كفاءات المدرّسين داخل الصفّ في المواد العلمية والوصول إلى مدرّس متميّز قادر على مواكبة التطوّرات العلميّة ضمن اختصاصه، أقيمت أمس المرحلة الأولى من المسابقة العلمية للمدرسين التي أعلنت عنها وزارة التربية ضمن خمسة اختصاصات هي الرياضيّات والفيزياء والعلوم والكيمياء والمعلوماتيّة.

وخلال تفقده مجريات عملية المسابقة في عدد من المراكز قال وزير التربية محمد عامر المارديني إن أهمية المسابقة في إعطاء صورة عن واقع العملية التعليمية في المحافظات، وبالتالي تعزيز نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف ومعالجتها، مبيناً أن الوزارة ستعمل على توسيع المسابقة في العام القادم لتشمل اختصاصات أكثر.

وقال وزير التربية في تصريح خاص لـ«الوطن»: كذلك ستكون هذه المسابقة حافزاً للعاملين في قطاع التربية للمدرسين من داخل الملاك أو من الوكلاء أو ممن هم خارج الملاك، وسيتم من خلال هذه المسابقة سبر العملية التربوية ومعرفة مدى كفاءة المدرسين، بما يساعدنا في صناعة القرار الصائب استناداً إلى هذه المسابقة والتي تجري على مرحلتين الأولى هي ترشيحية للمرحلة الثانية التي ستكون فيها الأسئلة أكثر دقة.

وأشار المارديني إلى أن هذه المسابقة ستساعد صانع القرار التربوي على الوقوف على واقع العملية التربوية في كل محافظة، وربما بين مدرسة وأخرى في المرحلة القادمة، وتم إدخال الموجهين الاختصاصيين في هذه المسابقة، وفي العام الحالي كان التقدم للمسابقة طوعياً، حيث تقدم من له رغبة في ذلك، أما في العام القادم فسيكون الترشيح من قبل الموجهين الاختصاصيين لكل مادة وحسب المحافظات.

وأكد وزير التربية أنه سيتم تعيين الأوائل في هذه المسابقة إن كانوا من خارج الملاك أو تثبيتهم إن كانوا وكلاء، وهناك جوائز مالية مجزية ستقدم للفائزين في هذه المسابقة.

ويشارك في التصفيات المحلية للمسابقة التي أقيمت أمس على مستوى المحافظات ٨٥٩ مدرساً، سينتقل الأوائل منهم في كلّ اختصاص إلى المرحلة الثانية ليتقدموا لاختبارات مركزيّة على مستوى القطر تقام في دمشق لاحقاً.

وتبين أن محافظة حمص كانت الأولى في عدد المتقدمين لهذه المسابقة بأكثر من ١٤٧ متقدماً تلتها محافظة طرطوس، وكان العدد الأكبر في المتقدمين لمادة الرياضيات وبلغ أكثر من ٣٢٥ متقدماً ومتقدمة، والعدد تقارب بين العلوم والفيزياء أكثر من ١٦٥ متقدماً، وكان العدد الأقل بين المتقدمين في مادة المعلوماتية بحدود ٨٠ متقدماً ومتقدمة.

رئيس سوق الهال: الرواتب بريئة من زيادة أسعار الخضر والمتهم الرئيس.. المحروقات

اللاذقية- عبير محمود

أمور ليست مستغربة مع كل زيادة في الرواتب والأجور ورفع أسعار المحروقات، بأن ترتفع أسعار مواد المعيشة كافة وخاصة الخضر باعتبارها مواد أساسية لغذاء أي أسرة مهما كان دخلها محدوداً.

وفي استطلاع لـ«عين الوطن» حول أسعار أصناف الخضر في عدد من أسواق ومحال مدينة اللاذقية، فقد تمت ملاحظة ارتفاع كبير للأسعار مقارنة بالأيام العشرة الأخيرة، ليزيد سعر أي صنف بين ١٥٠٠- ٢٥٠٠ ليرة على الأقل، وخاصة البطاطا والبندورة التي حلقت أسعارها لحوالي ضعفين بكل منها لتسجل الأولى بالحد الأدنى ٧٥٠٠ آلاف ليرة للكيلو الواحد والثانية أسعاراً متفاوتة بين ١٠- ١١ ألف ليرة!.

كما سجل سعر كيلو الخيار ١٠٥٠٠ ليرة، والكوسا ١٣ ألف ليرة، الفول الأخضر ١٤ ألف ليرة، الخسة تبدأ بـ٣٥٠٠ ليرة، جرزة البقدونس بألف ليرة، والثوم يتراوح بين ٦٠- ٦٣ ألف ليرة، البصل اليابس ٩٥٠٠ ليرة، ومثله لكيلو البازنجان، أما الفاصولياء نوع عيشة خانم ٢٥ ألف ليرة للكيلو الواحد.

وبالعودة إلى رئيس لجنة سوق الهال في اللاذقية معين الجهني، فقد أكد لـ«الوطن»، أنه ليس لزيادة الرواتب أية علاقة برفع الأسعار إنما زيادة المحروقات من جهة، ومن جهة ثانية بسبب العرض والطلب لكون الموسم حالياً ليس موسم إنتاج للخضر.

وبيّن الجهني أن الأسعار في سوق الهال حالياً مرتفعة بشكل عام وقد ارتفعت عن الأسبوع الماضي بين ٥٠٠ و١٠٠٠ ليرة بكل صنف كحد أدنى، وهناك عوامل عدة منها وجود حلقات متعددة بين المنتج والبائع والمستهلك وجميعهم لديهم هامش ربح معين، إضافة لارتفاع أجور النقل بسبب زيادة أسعار المحروقات، لتزيد أجور سيارات النقل من سوق الهال إلى أسواق المدينة بنحو ٤٠ ألف ليرة، فبعد أن كانت السيارة تطلب ما بين ٤٠- ٥٠ ألف ليرة للنقلة الواحدة صارت حالياً بين ٨٠- ٩٠ ألف ليرة لكل نقلة، إضافة لارتفاع أسعار المواد الأخرى من أكياس نايلون وعبوات بلاستيكية وغيرها.

وأشار رئيس سوق الهال، إلى أن هناك أمراً يجب الانتباه له في عملية البيع بسوق الهال، وهو «فرق المواصفة»، بمعنى أن أي مادة في السوق تصل «دوعما» غير مفرزة، ويتم فرزها وفقاً للمواصفة والنخب فتكون نخباً أول، نخباً ثانياً، نخباً ثالثاً، وهكذا ولكل منها سعر مختلف عن الآخر، ويبقى النخب الأول صاحب السعر الأغلى بينها.

فيما يخص الأسعار ضمن سوق الهال، بيّن الجهني أن سعر كيلو البطاطا المالحة يباع حالياً ما بين ٥- ٦ آلاف ليرة، وكان قبل أيام بين ٤- ٥ آلاف ليرة، البندورة بين ٦ – ٧ آلاف ليرة بزيادة ألف ليرة عن الأسبوع الماضي، وكيلو الكوسا ١٠ – ١٢ ألف ليرة، الخيار بين ٨ – ٩ آلاف ليرة، وجميعها زادت بين ٥٠٠ إلى ألف ليرة بكل كيلو، أما عن الفاصولياء عيشة خانم فقد بيّن الجهني أنها تباع بسوق الهال بسعر ٢٠ ألف ليرة للكيلو الواحد، ويعود سعرها المرتفع سواء بسوق الهال أو بأسواق المدينة لقلة إنتاجها بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها وتراجع زراعتها عموماً.

وذكر بأن مبدأ العرض والطلب يتحكم بأسعار المواد جميعها بالأسواق وخاصة الخضر والمدينة الأساسية، منوهاً بعدم وجود إحصائية عن استهلاك المحافظة من الخضر لكونها تباع على مدار الساعة في السوق بشكل مستمر.

بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص السيولة وضعف القدرة الشرائية

خروج ٨٠ بالمئة من مداجن طرطوس عن العمل!!

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تراجع إنتاج الفروج في محافظة طرطوس لدرجة كبيرة بعد خروج نحو ثمانين بالمئة من المداجن المرخصة وغير المرخصة فيها عن التربية والخدمة لأسباب مختلفة وقد انعكس ذلك على المربين وعمالهم وعلى المواطنين نتيجة ارتفاع الأسعار وحرمان نسبة كبيرة منهم من تناول الفروج.

ويقول صاحب مدجنة المربي بسام أحمد عن أسباب خروج كامل المداجن في قريته (عين الدب) منطقة طرطوس عن الخدمه وعددها /١١/ مدجنة كان إنتاجها /٦٠/ ألف فروج كل /٤٥/ يوم إن المشكلة ليست عند المربين إنما المشكلة في عدم الدعم الكامل لمربي الدواجن من وزارة الزراعة ما أدى إلى خسائر كبيره على مربي الدواجن خلال السنة الماضية تسبب بخروجهم عن الخدمة.

وأشار إلى أن السبب الرئيسي عدم القدرة المادية عند المربي على تغطية تكاليف ما يستهلكه الفروج من الصوص حتى مبيع الفروج، إذ يخضع المربي إلى ابتزاز من التجار الممولين من أصحاب معامل العلف ومفاقس الصوص بالأسعار التي يفرضوها على المربي ونفس الشيء ما يفرضه ممولو الأدوية البيطرية. كون التمويل بالدين.. وهنا تقع الكارثة والخسارة للمربي.

ويضيف أحمد: الحل بتأمين الأعلاف والصوص للمربي بشكل كامل من وزارة الزراعة. وبالتالي تكون هناك تسعيرة واحدة لسعر كيلو الفروج حسب سعر العلف المقدم وإعطاء المربي ربحاً مقبولاً وعدم خسارته. وبالتالي ينعكس إيجاباً على المواطن، وإعطاء المربي قرض خدمة صوص (قرضاً مسبقاً) من المصرف الزراعي حسب طاقة كل مدجنة مرخصة بتكلفة الفروج كاملاً وليس جزءاً منه وبالتالي يتحكم المربي بشراء العلف والصوص بأقل تكلفة من التجار كونه نقداً وليس بالدين. مع ضمانة للمصرف الزراعي برهن المدجنة لمصلحته كاملاً، وبالتالي يصبح هناك دعم جدي وحقيقي الصعبة التي يمر به قطاع الدواجن كباقي القطاعات أحجم الكثير من المربين عن متابعة التربية لأسباب كثيرة منها قلة السيولة إن كان مربياً أو معامل أو مكاتب.

وأضاف: كل مفاصل المصلحة متضررة كل على حجم عمله والأسباب جميعنا نعرفها، ولا يمكن أن نرمي المسؤولية على جهة معينة ممن يعملون في هذا القطاع بل السبب هو وضع عام في جميع مفاصل الإنتاج وما طالب به المربي بسام محق ونحن كلجنة طالبنا الحكومة والوزارة بعدة اجتماعات حكومية وكانت النتيجة لا حول ولا قوة.

وتابع محفوض: الوضع ليس بسبب الحيتان ولا المعامل ولا الموول الوضع حالة عامة. ولا أخفي عليكم سراً، وهو أن المربي تعود على نظام عمل من خلاله كان يستدين من المعمل أو المكتب وأصبح صاحب المعمل والمكتب والمفاصل هم من يتحملون الخسارة وتسجل على الدفتر وفي حال كان ربحاً يكون المربي باع ووسع عمله فيما يراه مناسباً على حساب المعمل والموول وهنا لا أعمم بل الأكثرية.

وأنا شخصٍ صاحب معمل ومفقس خفضت حجم عملي عشرين بالمئة نتيجة هذه الظروف والكثير من الزملاء فالقوة الشرائية ضعيفة لا تتحمل أن يتعافى أي قطاع إذا لم يتحسن دخل المواطن.

نقيب الأطباء البيطريين الدكتور علي حسن أوضح وجهة نظره قائلاً: كلام المربي صحيح ولكن ليس لجهة الاتهامات الموجهة لتجار العلف والأطباء البيطريين ففي الحقيقة هناك تكلفة عالية من ناحية أسعار العلف والأدوية والصوص والمحروقات التي هي الهم الأكبر وليس من ناحية الجشع للتجار وغيرهم ولكن لجهة ضعف القدرة الشرائية للمواطن ولذلك المعادلة دائماً خاسرة لجهة المربي.

بدوره رئيس دائرة الصحة الحيوانية في زراعة طرطوس نزيه أحمد قال: إن مداجن الفروج مرتبط العمل فيها منذ التأسيس مع التجار وكل صاحب مدجنة له معتمد يموله ويسوق له إنتاجه عدا نسبة قليلة جداً يمولون من مالهم الخاص ودائماً الوسيط أو الممول هو من يتحكم وحسب السوق عرض وطلب وعدد الوسطاء أصبح كبيراً لذلك لا بد من البحث عن طرق جديدة تنظم العمل عبر جمعيات أو رابطة تعتني بذلك الموضوع وتنظمه.

من جانبه رئيس لجنة الدواجن في غرفة زراعة طرطوس شعبان محفوض قال: من حق المربي أن يسعى جاهداً لمواصلة عمله وتأمين لقمة عيشه ولكن نتيجة الظروف والمفاصل هم من يتحملون الخسارة وتسجل على الدفتر